الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٣/١٨
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٤/٢٩
تاريخ نشـر البحث : ٢٠٢٦/٦/٣٠

المواطنة الرقميّة: تحولات فلسفية في الفكر السياسي الغربي المُعاصر

Digital Citizenship: Philosophical Transformations within Contemporary Western Political Though

م.م. عمار احمد عبود كاظم
Asst. Lect: Ammar Ahmed Abbood
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
Mustansiriyah University/ College of Political Science
ammar.ahmed@uomustansiriyah.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص:

يتناول هذا البحث التحولات الفلسفيّة التي أحدثتها الثورة الرقميّة في مفهوم المواطنة، معتمدًا مقاربة تحليلية تستحضر الموروث الفلسفي الغربي في تتبع تطور هذا المفهوم، وينطلق البحث من إسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي لاسيما توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو، فضلًا عن إسهامات جورج فريدريش هيغل، وإيمانويل كانط، وصولًا إلى إعادة تأسيس مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي كما تجلى لدى جون رولز ويورغن هابرماس، وحنة آرنت، حيث شهد المفهوم تحولا نظرية عميقة أعادت صياغة دلالاته وحدوده.

ثم يبحث في أفق المواطنة في ظل تحديات الفضاء الرقمي، فيعالج أربع إشكاليات محورية، تتمثل في: إشكالية الهوية الرقمية وتعدد الذوات، أزمة التمثيل السياسي والديمقراطية الرقمية، الخوارزميات بوصفها سلطة جديدة، والفجوة الرقمية بوصفها إشكالية عدالة لا تفاوت تقني.

ويخلص البحث إلى أن المواطنة الرقميّة في ظل التسارع المتزايد للتحولات التكنولوجيّة، تستلزم إطار فلسفي تأسيس مركّب قادر على استيعاب تعقيداتها، يقوم على أسس متكاملة تجمع بين ضمان الحقوق الرقمية، تعزيز الاستقلالية الفردية، وترسيخ تداول عمومي رقميّ عادل، بما يسهم في تنشيط الحافز الديمقراطي وتعزيز المشاركة الفاعلة في المجال العام

الكلمات المفتاحية: المواطنة الرقميّة، الفلسفة السياسيّة، السيادة الرقميّة، الهّوية الافتراضية، الديمقراطية التداوليّة.

Abstract:

This study examines the philosophical transformations brought about by the digital revolution in the concept of citizenship. It adopts an analytical approach that draws upon the Western philosophical tradition to trace the development of this concept. The analysis begins with the contributions of classical social contract theorists—most notably Thomas Hobbes, John Locke, and Jean-Jacques Rousseau—alongside the philosophical contributions of G.W.F. Hegel and Immanuel Kant. It then proceeds to explore the reconstitution of citizenship within contemporary Western political thought, as articulated by John Rawls, Jürgen Habermas, and Hannah Arendt, where the concept has undergone profound theoretical transformations that have reshaped its meanings and boundaries.

The study further investigates the prospects of citizenship under the challenges posed by the digital sphere, addressing four central problematics:

digital identity and the multiplicity of selves; the crisis of political representation and the emergence of digital democracy; algorithms as a new form of authority; and the digital divide as an issue of justice rather than merely a technological disparity.

The study concludes that digital citizenship, in the context of accelerating technological transformations, requires a comprehensive foundational philosophical framework capable of accommodating its inherent complexities. Such a framework should be grounded in integrated principles that combine the protection of digital rights, the enhancement of individual autonomy, and the institutionalization of fair digital public deliberation, thereby contributing to the revitalization of democratic motivation and the promotion of effective participation in the public sphere.

Keywords: Digital citizenship, political philosophy, digital sovereignty, virtual identity, deliberative democracy.

المقدمة:

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولًا تكنولوجيًا غير مسبوق في التاريخ البشري يُعيد تشكيل الحياة السياسية من جذورها؛ إذ أفرزت شبكة الإنترنيت والذكاء الاصطناعي وتقنيات التواصل الاجتماعي فضاءات جديدة لممارسة الحياة الإنسانية لا سيما في المجال السياسي، ولم يعد بمقدور الفلسفة السياسيّة أن تتجاهل هذه التحولات، بل تحتّم عليها بمراجعة مفاهيمها الجوهرية وفي مقدمتها مفهوم المواطنة الذي يُعد الركيزة الأساسية للنظريّة الديمقراطية الحديثة، وإذا كانت الفلسفة السياسية قد بنت تصورها للمواطن على افتراضات الهوية الأحادية والإقليم المحدد والتداول الحر ، فغن الفضاء الرقمي يقوض هذه الافتراضات جميعً فيي آن واحد، ومن هنا تنبثق إشكالية البحث.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في مستويين متكاملين، على الصعيد النظري، يُسهم البحث في إثراء حقل الفلسفة السياسيّة المّعاصرة بإطار فلسفي تأسيس للمواطنة الرقميّة يتجاوز توصيف الظاهرة إلى تقويمها معياريًا، في حقل يفتقر إلى المعالجة الفلسفية المتخصصة، وعلى صعيد الرهنيّة، يكتسب البحث أهمية استثنائية من انسجامه مع لحظة تاريخية تطرح أسئلة جوهرية عن الهوية والسلطة والمشاركة في الفضاء الرقمي، ممّا يجعل التأطير الفلسفي لهذه التحولات ضرورة فكرية لا ترفًا اكاديميًا.

مشكلة البحث: يرتبط مفهوم المواطنة تاريخيًا بالإقامة في إقليم معين والانتماء إلى كيان سياسي ذي سيادة، وهو ما تجسد في الدولة القومية الحديثة، بيد أن الرقمنّة تقوض هذا الارتباط الجغرافي من جذوره؛

فالأفراد يمارسون حقوقًا وواجبات سياسية في فضاءات لا تحدّها هذه الحدود، ويتشكلون هوياتيًا في مجتمعات افتراضية تتقاطع فيها الانتماءات المتعددة، مما يبرز السؤال الفلسفي الجوهري: هل يمكن أن تكون هناك مواطنة خارج الإقليم والدولة؟ وما الأسس الفلسفية التي يمكن أن تقوم عليها مواطنة رقميّة حقيقيّة؟

فرضية بحث: يفترض البحث أن تقويض الرقمنة للارتباط الجغرافي الذي قامت عليه المواطنة التقليدية لا يُفضي إلى انهيار المفهوم، بل إلى إعادة تأسيسه فلسفيًا، وإن مواطنة رقيمة حقيقية ممكنة خارج الإقليم والدولة متى ما ارتكزت على الاستقلالية الرقمية، التداول العمومي العادل، والمشاركة المدنية الفاعلة.

منهج بحث: يعتمد هذا البحث منهجية تكامليّة تجمع بين أربعة مناهج: المنهج التحليلي في تفكيك المفاهيم الفلسفيّة، والكشف عن إشكالياتها في السياق الرقمي؛ المنهج التاريخي في تتبع تطوّر المواطنة من جذوره اليونانيّة إلى النظريات المُعاصرة؛ المنهج المقارن في المقارنة بين النظريات الفلسفية المختلفة بما يُمهد لبناء إطار تركيبي يستوعبها؛ والمنهج النقدي في اختبار هذه النظريات في ضوء تحديات الفضاء الرقمي والكشف عن حدودها وما تنطوي من إمكانيات معرفيّة قابلة لإعادة التوظيف.

هيكلية البحث: في المحاولة للإجابة على إشكالية البحث، تألفت الدراسة فضلاً عن المقدمة والخاتمة من اربعة محاور، وكالآتي:

المحور الأول: المواطنة في الفكر السياسي التقليدي

يحتل أرسطو مكانةً تأسيسية في الفكر السياسي بوصفه أول من قدم تنظيرًا فلسفيًا منهجيًا لمفهوم المواطنة حين عرّف الإنسان بأنه " كائن سياسي" بطبعه مستدلًا على أن المشاركة في الحياة العامة ليست اختيارًا، بل ضرورة أنطولوجيا نابعة من طبيعة الإنسان ذاتها، كما ربط المواطنة ربطًا عضويًّا بالمدينة، فالمواطن وفقً لأرسطو هو من يقوم بممارسة السلطة السياسية ويقوم بمشاركة سياسية مباشرة، ويسهم في تحقيق الخير المشترك، وبهذه الحالة تكون المشاركة السياسيّة ليست مجرد حق يُطالب به المواطن، بل هي فضيلة تُمارس وواجب أخلاقي ينبغي أن يؤدى [1].

وفقًا لأرسطو، ينبغي للمواطن أن يتحرر من أعباء الحياة اليومية والمهام الإنتاجية اليومية– متأثرًا بالفلسفة اليوناني، فحصر صفة المواطنة بالمفهوم اليوناني للمواطنة، إذ استثنى النساء والرقيق والأجانب–

لكنه كان شاملًا من حيث المضمون، كونه يُطالب بانخراط كامل قي شؤون المجتمع السياسي [٢]، هذا الأرت الأرسطي هو ما سيُلهم النظرية الليبرالية لاسيما في مسألة المواطنة الحديثة [٣]، إذا يتجلى ذلك في نظريات العقد الاجتماعي لتأسيس مفهوم جديد للمواطنة الحديثة.

١- العقد الاجتماعي وتأسيس المواطنة الحديثة

مثّلت فلسفات العقد الاجتماعي عند توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو القاعدة الفلسفية للمواطنة الحديثة- التي تسبق الدولة وتُلزمها، فالإنسان عند توماس هوبز(Thomas Hobbes) ليس كائنًا اجتماعيا كما يقول أرسطو، بل هو كائن حافل بالنقائض تدفعه مصلحته الذاتية، وتتحكم به غرائزه الأولية من أنانية وجشع، وهو لا يذعن إلا إذا خاف، ولا يضحي إلا مرغمًا، ولا يحب السلام من أجل السلام ذاته، بل فزعًا من نتائج الحرب [٤].

ينكر توماس هوبز أن الإنسان بطبيعته سياسي واجتماعي، وتتضح أسباب هذا الإنكار عن طريق تصوره لحالة الطبيعة، تلك الحالة التي عاش فيها الناس بدون حكومة مدنية، أو بدون سلطة عامة فوقهم تحميهم من الخوف [٥]، وبغية التوصل إلى سلام دائم، وحب البقاء، يتفق الناس على اختيار حاكم أو هيئة حاكمة تمارس سطلتها على الجميع ويتنازل المواطنون لها عن كل سلطاتهم لتنتهي حالة الحرب، وبمقتضى هذا العقد يتنازل الجميع عن إرادتهم لإرادة الحاكم [٦].

وبذلك يُفسّر توماس هوبز نشأة المجتمع المدني والدولة بصفة عامة بموجب "التعاقد الاجتماعي" الذي جرى بين الأفراد الذين دخلوا عن طريقه في "عقد" مع بعضهم البعض، فتحولوا بعد ذلك من "الفرديّة" إلى "المواطنة" فأصبحوا مواطنين بعد أن كانوا أفرادًا [٧]، إلا أن هذا العقد ليس بين الحاكم والمواطنين مثلما سنجده في الفلسفات السياسية الأخرى التي تناولت العقد الاجتماعي كما سنجده عند جون لوك، وإنما هو اتفاق بين المواطنين على طاعة السلطة الحاكمة [٨].

يُقدم جون لوك (John Locke) فكرته عن العقد الاجتماعي، ليُعلي بها من شأن المواطنة، فيذهب إلى أن العقد الاجتماعي هو تعاقد بين الشعب والحكومة، لا يتنازل الناس في هذا العقد عن كل ما لديهم من حقوق طبيعية، بل أنهم يتنازلون فقط عن القدر اللازم لكفالة الصالح العام، ويظل القدر الكافي من هذه الحقوق الطبيعية قائمة في عهد المجتمع السياسي كقيد قائم على السلطة، فتكون السيادة وفقًا لذلك بيد الشعب [٩].

يشير جون لوك إلى أن نشأة الدولة بموجب العقد الاجتماعي، وطبيعة هذا العقد الذي أبرمه الأفراد مع سلطتهم بغية تكوين المجتمع المدني أو المجتمع السياسي، ليس من شأنه إلغاء ولا نفي كل الحريات الفردية القائمة في حالة الطبيعة؛ لأن هذا العقد لا يقوم إلا على التخليّ عن حق فرديّ واحد فقط كان سائد في حالة الطبيعة، وهو حق الفرد في إيقاع العقاب بمن يعتدي عليه في مقابل ضمان تمتع الأفراد المتعاقدين بمجمل حقوقهم وحرياتهم الأخرى [١٠].

أما جان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau)، فيذهب مذهبا مغايرا، إذ يرى أن الحرية لا تتحقق إلا بالاندماج الكامل في الإرادة العامة، ويتجلى ذلك في السؤال الذي صاغه روسو ((ما الذي يجعل من شعب ما شعبًا؟)) أراد به التمعّن وإثارة التأمل في أصل وطبيعة السيادة وفي أساس الهيئة السياسية ومبدأ المواطنة الجمهورية ومصدر شرعية السلطة [١١].

يؤكد جان جاك روسو في سؤاله عن الشعب قبل كل شيء عن الوحدة، فما الذي يجعل من تعددية الخواص ذوي المصالح المتعارضة والميّالة إلى التنازع كائنًا عموميًا هو بمثابة إرادة عامة وذات شموليّة هي نفسها عامة،

وهذا السؤال سيخترق لا محالة كينونة الهوية ويثير التساؤلات والشك في الهوية وما يهدد تماسكها ووحدتها بل انسجامها ونقاوتها، فالمواطن وفقا لروسو ينبغي ألا يكتفي بحماية حقوقه، بل ينبغي أن يتحول عبر المشاركة السياسيّة من كائن خاص إلى كائن مدني [١٢]، مما أرسى بذلك التوتر الدائم في فلسفة المواطن بين الحرية الفرديّة والانتماء الجماعي' وهو التوتر الذي يتفاقم اليوم في الفضاء الرقمي.

٢- جورج فريدريش هيغل وإيمانويل كانط

ترتقي المواطنة مع جورج فريدريش هيغل(Georg Wilhelm Friedrich Hegel) إلى مستوى الروح الموضوعية؛ فالدولة هي التجسيد العقلاني للإرادة الإنسانيّة، والمواطن يتحقق كشخصيّة أخلاقيّة كاملة عن طريق انتمائه لمجتمع المدنيين، فيرفض أي تصّور للمواطنة خارج الدولة التاريخيّة المُحددة التي عدّها المثل الأعلى الذي يجب أن يسعى إليه المجتمع المدني بوصفه غاية، فالدولة هي مصدر حريات الأفراد، وهي ليست بكيان يضم مجموعة من الأفراد يدّعي كل منهم بأنه يملك حقًا طبيعيًا أو حصة من الأراضي العامة، إنها التعبير اللامتناهي في التاريخ، لها حياتها المستمرة بذاتها دون أن تختص بمجموعة من الأفراد

وجدوا في فترة زمنية معينّة، فلا يصبح الفرد حرً تمامً، ويمتلك حقوقًا يمكن تحديدها على أساس عقلي والمحافظة عليها، إلا من حيث أنه مواطن في الدولة[١٣].

أما إيمانويل كانط (Immanuel Kant)، فيفتح أفقًا "كوسموبوليتانيًا" يتجاوز حدود الدولة الواحدة، إذ يصّور في مؤلفه" نحو السلام الدائم" أن مؤسسات الدولة ما هي إلا مرحلة تطورية محض استبدال بمشكلة الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المدني المستوى الكلي أو العالمي، ليتشكل لاحقًا نظامًا كونيًا من القانون يضمن حقوق المواطن العالمي بصرف النظر عن انتماءاته القوميّة [١٤]، وقد أضحى هذا الأفق الكانطي مرجعًا نظريًا حاضرًا بقوة في مناقشات المواطنة الرقميّة عابرة الحدود.

المحور الثاني: المواطنة في الفكر السياسي المُعاصر: جون رولز، يورغن هابرماس، وآلفين توفلر أنموذجا

شهد الفكر السياسي الغربي لا سيما منذ النصف الثاني من القرن العشرين موجة من إعادة التأسيس النظري لمفهوم المواطنة، إذ تحاول مختلف التيارات الفلسفية أن تجيب على أسئلة جوهرية من قبيل: ما الذي يُشرّع روابط المواطنة في مجتمعات تعددية؟ وهل يكفي الإطار الليبرالي التقليدي القائم على الحقوق لاستيعاب متطلبات العدالة والمُشاركة السياسيّة الفعلية؟ وكيف يمكن بناء الهوية السياسيّة المُشتركة في غياب الإجماع الأخلاقي والقيمي.

ولمحاولة الإجابة عن هذه المسائل، نستعرض في هذا المحور من دراستنا نظرية العدالة عند جون رولز التي هيمنت على النقاش الفلسفي والسياسي المُعاصر بوصفها ذروة الليبرالية السياسية ولتناولها مفهوم العقل العام لأهميته في هذه الدراسة، فضلًا عن نظرية الفضاء العام والديمقراطية التداولية عند يورغن هابرماس بوصفها تجاوزًا للحدود الليبرالية نحو نموذج إجرائي تواصلي، ثم نتناول ما قدمه ألفين توفلر في كتابه " الموجة الثالث لفهم التحولات التي طالت الدولة وطبيعة العلاقة بين الفرد والمجال السياسي في ظل الثورة المعلوماتية التي شهدها العالم، سعيًا منا لتأسيس نظري يُمكننا في المحور اللاحق من فهم المواطنة الرقميّة بوصفها امتدادًا وإعادة تشكيل لهذه المفاهيم والتحولات في الفضاء الرقمي.

١-جون رولز والمواطنة الليبرالية.

يُعد جون رولز (**John Rawls**) المؤسس الفعلي للفلسفة السياسية الليبرالية المُعاصرة ، وقد انطلق في بناء نظريته من الاعتقاد بأن المبادئ العادلة التي تحكم المجتمع لا يمكن أن تنبثق من مصالح الأفراد أو

مواقعهم الفعلية في السلّم الاجتماعي، لأن كل من يعرف موقعه ومكانته سيميل بطبيعته إلى صياغة مبادئ تنسجم مع مصلحته الشخصية، لذلك اقترح رولز أن العدالة الحقيقية لا تتجلى إلا حين يُصاغ التعاون الاجتماعي خلف ما أسماه بـ "حجاب الجهل"، أي في حالة من التجرد التام عن كل المعطيات والمنافع الشخصية، ومن هذا الموقع المحايد توصّل إلى أن أي مجتمع عادل لا بد أن يكفل لكل فرد حريات متساوية، وأن يجعل أي تفاوت اجتماعي ينصب في خدمة الأقل حظًا لا في خدة الأكثر امتيازاً[١٥].

وفقًا لذلك، تشكل تصور جون رولز للمواطن بوصفه كائنًا أخلاقيًا يمتلك قدرتين جوهريتين لا يمكن اختزاله دونهما، هما، القدرة على الإحساس بالعدالة، والقدرة على تصور مفهوم للخير والسعي إليه، وبهذا لا يكون المواطن مجرد حامل لحقوق قانونية مكفولة من الدولة، بل شريكا فاعلًا في منظومة تعاون اجتماعي يدرك أن شروطها يجب أن تكون قابلة للتبرير قُبالة الجميع على قدم المساواة، ويؤكد في الوقت نفسه على ضرورة التمييز بين الهوية السياسية والهوية الخاصة سواء كانت أخلاقية أم دينية، فضلا عن ضرورة إدراك المواطنون أنهم لا يستطيعون التوصل إلى أتفاق أو تفاهم متبادل على أساس مذاهبهم الشاملة[١٦].

يعود جون رولز في كتابه " الليبرالية السياسيّة" (Political Liberalism) ليواجه إشكاليّة أعمق تتعلق بواقع المجتمعات الحديثة التي يتعايش فيها أفراد يحملون معتقدات دينية وفلسفية وأخلاقية متباينة بل متعارضة، إذ يعتقد في أن هذا التباينات لا تُشكل تهديدًا للوحدة السياسية شريطة أن يتوافق المواطنون على مبادئ سياسية مشتركة يمكن لكل طرف قبولها انطلاقا من موقفه الخاص، فالمصلحة العامة التي يسعى إليها هي تأسيس مشروع للمواطنين الأحرار لمناقشة مسائل سياسية ودستورية أساسية بالاعتماد على فكرة أساس "أنهم مواطنون أحرار"، ارد بها منع النظام الليبرالي الذي سوف ينبثق من العقد الافتراضي من التحول إلى إيديولوجيا شاملة[١٧].

ينبثق عن هذا التصور مفهوم العقل العام(Public Reason) لدى جون رولز والذي يُمثل أكثر إسهاماته أصالة في نظرية المواطنة، أن المواطن حين يشارك في النقاش العام حول المسائل الجوهرية– كالدستور وحقوق الأقليات والعدالة السياسيّة– لا يستند إلى معتقداته الخاصة بوصفها حججًا كافية، بل يلتزم بتقديم أسباب يمكن لأي مواطن آخر مهما أختلف دينه أو فلسفته أن يفهمها ويناقشها على قدم المساواة، وبهذا يُصبح العقل العام الرابطة الأخلاقية التي تجمع المواطنين في فضاء سياسي مشترك رغم تنوعهم، لأنه يحول الخلاف من صراع بين هويات متنافسة إلى نقاش بين حجج قابلة للمساءلة والاختيار العقلاني[١٨].

لقد شكلت نظرية جون رولز أهمية بالغة في السياق الرقمي، إذ يُعيد الباحثون النظر في مفهوم العقل العام وفقًا لما تطرحه منصات التواصل الاجتماعي من إشكاليات: هل يمكن للفضاء الرقمي أن يكون مجالًا للعقل العام كما طرحه جون رولز؟ ما الذي يجعل التداول على الأنترنيت مشروعًا ديموقراطيا؟ كما ترسي هذه النظرية النظرية معياراً نقدياً حاداً يمكن الاحتكام إليه حين نسأل اليوم: هل تعكس مؤسساتنا السياسية والرقمية شروطاً يمكن تبريرها لكل مواطن على قدم المساواة؟

٢-يورغن هابرماس والفضاء العام.

يُعد مشروع يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) الفلسفي المُرتكز على مفهومي " "الفضاء العام البرجوازي " و" الفعل التواصلي" الأكثر استحضارًا في نقاشات الديمقراطية الرقميّة، إذ قدّم هابرماس عن طريقهما تصورًا تاريخيًا للمجال العام بوصفه فضاء للنقاش العقلاني بين مواطنين متساوين، تتشكل فيه الإرادة الديمقراطية عبر التداول الحر [١٩].

تركزت إسهامات يورغن هابرماس على إعادة التفكير في طبيعة العقل السياسي ذاته، وفي الأسس التي تقوم عليها الشرعية الديمقراطية، إذ يعتقد أن ثمة إمكانية لم تُستنفذ بعد في الفكر السياسي، هي إمكانية عقل يؤسس لا على السيطرة بل على الحوار، ولا على الإملاء، بل على التفاهم المتبادل بين المواطنين، وهذا التحول في فهم طبيعة العقل السياسي يمثل نقطة الانطلاق التي تتفرع منها سائر أفكاره في الفضاء العامة والمواطنة والتداول الديمقراطي [٢٠].

يطرح يورغن هابرماس مفهوم " الفضاء العام" (Public Sphere) بوصفه المفهوم المحوري في نظريته السياسية، فالفضاء العام وفقًا له ليس مكانًا جغرافيًا ولا مؤسسة رسمية، بل هو شبكة تواصلية تتشكل حين يتجمع أفراد للتداول في الشؤون المشتركة بعيدًا عن سلطة الدول ومنطق السوق معًا، واستعار يورغن هابرماس مفهومة للفضاء العام من نشأته بدءٍ في القرن السابع عشر والثامن عشر في المقاهي والصحافة والمنتديات الأدبية الأوربية، حين بدأ المواطنون لأول مرة يناقشون شؤون الحكم بوصفها مسائل قابلة للنقد العقلاني لا مسلمات مقدسة، ثم رصد كيف تراجع هذا الفضاء وتشوّه في القرن العشرين حين استعمرته قوى السوق والإعلام الجماهيري فحولتّه من مجال للنقاش العام إلى مجال للاستهلاك والتلاعب [٢١].

يؤكد هابرماس إن الفضاء العام الحقيقي لا يتحقق بمجرد وجود نقاش عام، بل يشترط نوعًا محددًا من التواصل يسميه" الفعل التواصلي"(Communicative Action)، ويميزه عن الفعل الأداتي الذي يسعى فيه كل طرف إلى الغلبة وتحقيق أهدافه دون النظر إلى مصالح الآخر، أما الفعل التواصلي فيقوم على توجّه

مختلف تمامًا، وهو السعي إلى التفاهم المتبادل عبر تبادل الحجج القابلة للنقاش والمراجعة، وحين يسود هذا النمط التواصلي في الفضاء العام تتشكل قوة تواصلية مستقلة عن الإكراه السياسي ومستقلة عن المال والنفوذ، وهي القوة الوحيدة التي يرى هابرماس أنها تستطيع إنتاج شرعيّة سياسية حقيقية(٢٢).

وفقًا لذلك، يبني هابرماس تصوره للمواطنة الفاعلة، فالمواطن وفقًا لنموذجه ليس مجرد ناخب يُدلي بصوته وقت الانتخابات، ولا مستهلك للقرارات السياسية التي تُنتجها النُخب، بل هو مُشارك فاعل في عملية تداوليّة مستمرة تُضفي الشرعية على القرار السياسي أو تنزعها منه، فالمواطنة الفاعلة تعني تحديدًا القدرة على الدخول في الفضاء العام قابلة للمساءلة العقلانية، فالديمقراطية الحقيقية تسير في اتجاهين متكاملين، الأول تداول غير رسمي في فضاء المجتمع المدني ينتج قوة تواصلية، ثم تحول هذه القوة إلى قرارات ملزمة عبر المؤسسات التشريعية والقضائية الرسمية.

يترتب على هذا التصور أن شرعية القانون والقرار السياسي لا تُقاس بمضمونه وحده، بل بالمسار التداولي الذي أفضى إليه، فحتى لو كان القرار في مضمونه عادل لكنه صدر عن نخب مغلقة أو عملية متحكم فيها سيفقد جزءًا من شرعيته، في حين القرار الذي لا يكون مثاليًا في مضمونه لكنه خرج من رحم نقاش عام حقيقي شارك فيه المتأثرون به سيمتلك شرعية أعمق وأكثر استدامة، وبهذا يُحدث هابرماس تحولا جوهريًا في الفلسفة السياسية، عن طريق سؤاله" ما القرار الصحيح؟" إلى سؤاله" ما المسار التداولي الذي ينتج قرارا مشروعة؟ (٢٣)".

يطور يورغن هابرماس في مجال الهوية السياسية مفهوم الوطنية الدستورية (Constitutional Patriotism) ردًا على إشكالية بناء ولاء سياسي مشترك في مجتمعات تعددية لا تجمعها ثقافة أو دين أو لغة واحدة، إذ يرى أن الانتماء السياسي لا يحتاج إلى مرتكزات ما قبل سياسية كالعرق والتراث، بل يكفي أن يرتكز الالتزام المشترك بالمبادئ الدستورية الديمقراطية وحقوق الإنسان، فالمواطن يُعرّف بما يشترك في ممارسته مع غيره من تداول ديمقراطي واحترام الآخر، لا بما ورثه، مما يجعل المواطنة هوية مكتسبة وفاعلة لا هوية موروثة وسلبية(٢٤).

وإذا كان يورغن هابرماس قد أسس لفكرة الفضاء العام بوصفه مجالًا تداوليًا عقلانيا يتشكّل عن طريق التواصل، فإن التحولات الرقميّة المُعاصرة تفرض إعادة النظر في هذا التصوّر، وفي هذا السياق تبرز إسهامات ألفين توفلر بوصفها إطارًا تحليليًا لفهم البنية التي يتخذها المجال العام في ظل الثروة المعلوماتيّة.

٣- ألفين توفلر واستشراف مواطنة عصر المعلومات

يُعد ألفين توفلر من أبرز المفكرين الذين أسهموا في تأطير التحولات الكبرى التي شهدها العالم المُعاصر، والانتقال من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعرفة، إذ انه يؤسس لإطار تفسيري بالغ الأهمية لفهم التحولات التي طالت بنية الدولة وأنماط السلطة وحدود المواطنة.

يُبرز ألفين توفلر في مؤلفه" صدمة المستقبل" (The Future Shock) عام ١٩٧٠ م أثر التسارع التكنولوجي في إحداث حالة من الاضطراب النفسي والاجتماعي أطلق عليها " صدمة المستقبل"، وهي حالة يعجز الأفراد والمؤسسات من مواكبة وتيرة التغيير، ويكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في سياق المواطنة الرقميّة، إذ يواجه المواطنون تحديات متشابكة تتعلق بتعدد الهويات الرقمية وتسارع تدفق المعلومات، وتآكل القدرة على التكيف المدني، ممّا يضعف طبيعة مشاركتهم السياسية وعمقها [٢٥].

يقدم ألفين توفلر في كتابه" الموجة الثالثة" (The Third Wave) في عام ١٩٨٠تصوره الشهير لموجات الحضارة الثلاث، إذ تُمثل الموجة الثالثة – القائمة على المعرفة والتكنولوجيا– تحولًا نوعيًا في أنماط التنظيم الاجتماعي والسياسي، ويفضي هذا التحوّل إلى إعادة تشكيل مفهوم المواطنة، بحيث لم تعد محصورة في الإطار الجغرافي للدولة، بل امتدت إلى فضاءات عابرة للحدود تُعيد تعريف الانتماء والمشاركة السياسية خارج المنظومة المؤسسية التقليدية [٢٦].

أما في كتابه " تحوّل السلطة" (Power Shift) عام ١٩٩٠م، فيقّم ألفن توفلر تحليلًا لتحول السلطة من القوّة العسكريّة والثروة الاقتصادية إلى المعرفة بوصفها المورد الأهم في عصر الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي، ويترتب على ذلك إعادة توزيع القوة داخل المجتمع، إذ لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في إنتاج السلطة، بل أصبحت المنصات الرقميّة والشبكات المعلوماتيّة فاعلًا موازيًا – واحيانًا منافسًا– في تشكيل المجال السياسي وضبط حدوده [٢٧].

وعلى الرغم من أن أطروحة ألفين توفلر تنحو منحًا استشرافيا تحليليًا أكثر منه فلسفيًا معياريًا، إلا أن ذلك لا يقّلل من قيمتها في سياق موضوع دراستنا، إذ توفر خلفية بنيوية ثريّة لفهم السياق الذي تتشكّل فيه مفاهيم المواطنة الرقمية وسيادة البيانات والحوكمة الخوارزميّة، لتُتيح لنا، إدراك التحولات العميقة في بنية السلطة والمعرفة، واستكشاف المفاهيم المعياريّة للمواطنة بما يتلاءم مع تحديات عصر لم تستوعبه بعد أدوات الفلسفة السياسية التقليديّة بالكامل.

ويمكن القول أن المواطنة وفقًا لمّا قدّمه ألفين توفلر لم تُعد تُختزل في بعدها القانوني الإجرائي، بل غدت ممارسة تفاعليّة داخل الفضاء الرقمي تتضمن إنتاج المعرفة والمشاركة في النقاش العام والتأثير

فيه، وبهذا المعنى يتحول المواطن من متلقي سلبي للقرار السياسي إلى فاعل رقمي يُسهم في إعادة تشكيل المجال العام، وأما ما طرحه يورغن هابرماس، وحين ننتقل إلى سياق المواطنة الرقمية، ستكتسب هذه النظرية أهمية مضاعفة، بما تطرحه من تساؤلات جوهرية لا مناص من مواجهتها: هل تشكل المنصات الرقميّة فضاءً عامًا بالمعنى الذي دعا إليه هابرماس، أم إنها مجرد فضاء استراتيجي تسوده القوانين والخوارزميات الموجّة للانتباه؟ وهل يتيح هذا الفضاء الرقمي فعلا تداول الحجج على قدم المساواة، أم أنه يُعيد إنتاج اللامساواة في أشكال رقمية جديدة؟ وهل تستطيع القوة التواصلية المتولدة في الفضاء الرقمي أن تُترجم إلى تأثير فعلي على القرار السياسي، أم أنها مجرد فضاء افتراضي مُغلق على نفسه؟ وهذه الأسئلة ما ستتم مناقشته في المحاور اللاحقة من دراستنا

المحور الثالث: إشكاليات المواطنة في الفضاء الرقمي

يضع الفضاء الرقمي الفلسفة السياسية أمام اختبار حقيقي لأطرها النظرية، إذ تتجلى في هذا الفضاء إشكاليات لا تجد لها إجابات جاهزة في الموروث الفلسفي التقليدي أو المعاصر، فتكشف هذه الإشكاليات أن الرقمنة لا تُضيف طبقة تقنية فوق المواطنة التقليدية، بل تعيد تشكيل شروطها الأنطولوجية من الأساس، ومن هذه الإشكاليات ما سنذكره تباعا في هذه المحور من دراستنا.

١- الهُوية الرقمية وتعدد الذوات

يُعد سؤال الهوية من أكثر الإشكاليات حدّة وتجذرًا في فلسفة المواطنة الرقميّة، إذ يمس البنية الأنطولوجيّة للذات قبل أن يمس الترتيبات السياسيّة والقانونيّة، ففي الفضاء الرقمي يمكن للفرد أن يتعدد في هويات متوازية أو حتى متناقضة: أسم حقيقي، أسماء مستعارة، صورة واقعية، أقنعة رقميّة، مواطن في دولة وعضو فاعل في مجتمعات افتراضية عابرة للحدود، وهذا التعدد يقوض التصور التقليدي للمواطنة بوصفها هوية أحادية ومستقرة، ويُعيد طرح السؤال الفلسفي الجوهري: هل الهوية جوهر ثابت يسبق الممارسة الاجتماعية، أم هي بناء متغير يتشكّل في سياق التفاعل المستمر؟

يجيب تشارلز تايلر (Charles Taylor) في مؤلفه "منابع الذات" (Scours of the self) بأن الهوية ليست معطى سابقا للتجربة، بل هي بنية سردية تتشكل في حوار مستمر مع الآخر ومع الأفق الأخلاقي الذي يمنح حياة الفرد معنى ووجهة [٢٨].

على هذا الأساس تذهب شيري توركل(Sherry Turkle) في مؤلفها" الحياة على الشاشة" (**Life on the Screen**) عام ١٩٩٧م إلى أن الفضاء الرقميّ الذي يُتيح تعدد الأقنعة والهويات الموازية سيصبح موقعًا

لتجارب هوياتيّة حقيقيّة لا وهمية– بشرط أن يظل الفرد هو صاحب السيطرة على هذا التعدد لا أن يُدار من الخارج، أما حين تتدخل الخوارزميّة لتُجمد هذا التعدد وتختزله في " ملف تعريفي" واحد قابل للاستهداف، فإنها تُخل بشروط بناء الهوية الحرة، إذ أن تعدد الهويات في الفضاء الإلكتروني ليس انحرافاً نفسياً بل خاصية بنيوية للتواصل الرقمي؛ فهو يُتيح للأفراد تجريب هويات مختلفة، واستكشاف جوانب من ذواتهم لا تجد تعبيراً لها في الواقع المُعاش [٢٩].

غير أن شيري توركل ذاتها عادت في مؤلفها اللاحق "وحيدون معاً" (Alone together) عام ٢٠١١ لتُحذِّر من الوجه الآخر لهذه الظاهرة: حين يُصبح الفضاء الرقمي ملاذاً من التعقيد الهوياتيّ للحياة الواقعية لا موقعاً لتنميته، ممّا ينتج ما تسميه "العزلة الجماعية" — كثرة التواصل وشُح الحضور الحقيقي [٣٠].

٢- الخوارزميات بوصفها سلطة سياسية جديدة

تمثل الخوارزميات البُعد الأكثر إثارة للمشكلة الفلسفية في سياق المواطنة الرقميّة، فهي من تحدد ما يراه المواطن من معلومات وما يُخفى عنه، وتُصمم الفضاء الذي يتشكّل فيه الرأي السياسي، وتُرسم عن طريقه الحدود الفعليّة لحريّة التعبير.

لقد وصف نيك كولدري (Nick Couldry) وأولر ميجياس (Ulises A. Mejias)، الباحثان الأكاديميان البارزان في مجال دراسات الإعلام والتكنولوجيا الرقميّة في كتابهما المشترك (The Costs of Connection) عام ٢٠١٩ هذه الظاهرة بـ " استعمار البيانات"(Data colonialism)، إذ تتحول الحياة الاجتماعيّة بأسرها إلى مادة خام للاستثمار الاقتصادي والسيطرة السياسيّة، مثله مثل الاستعمار التقليدي حين يستعمر الأرض الغنية بالمعادن وغيرها ويترك السكان الأصليين بلا عوض وبفرض سيطرته عليها [٣١].

وفي السياق ذاته، بينما كان الاستعمار التقليدي شكلًا من أشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي الذي هيمنت عليه قوى استعمارية كبرى آنذاك وانتشار الأيديولوجيات المُفسرة أو المُبررة لهذا الاستعمار، وعلى الرغم من أنه انتهى تاريخيا، إلا أنه لا يزال هناك في وقتنا الحاضر إشكالًا جديدة من السلطة الاستعماريّة لا تزال قائمة في السياسة ومجالات أخرى، فعند وصف التحولات الجارية اليوم بما يخص الخوارزميات وسياساتها بأنها "استعمار بيانات"، فهو فعلا تجسيد حقيقي لمراحل هيكلية في التاريخ البشري، عن طريق تغيير في "المادة الخام" المفترضة التي تسعى الرأسمالية إلى السيطرة عليها وتحديدًا النظام الرأسمالي[٣٢].

كذلك تُرسي شوشانا زوبوف(Shoshana Zuboff) في مؤلفها الاستراتيجي " عصر رأسمالية المراقبة" (*The Age of Surveillance Capitalism*)عام ٢٠١٩ تأسيسًا نظريًا لظاهرة استغلال بيانات المواطنين

وكيف تحولت البيانات الشخصية إلى سلعة أساسية في العصر الرقمي، مُميزة بذلك بين رأسمالية صناعية تستغل الطبيعة ورأسمالية مراقبة تستغل الطبيعة البشرية ذاتها–الرغبات، السلوكيات والعواطف– كما يُعبّر عنها السلوك الرقمي، وهذه السيطرة تُقوض الاستقلاليّة الإرادية التي تُعد شرطًا أساسيًا للمواطنة، فرأسمالية المراقبة لا تستهدف سلوك الأفراد فحسب، بل تستهدف الإرادة الإنسانية ذاتها، فهي تريد أن تعرف ما يريده المواطن قبل أن يعرف هو ما يريد معرفته(٣٣).

كما تبرز على الصعيد المؤسسي مقاربة " سيادة البيانات" بوصفها استجابة فلسفية سياسيّة للتحديات الخوارزمية ولحماية البيانات سعيًا لتحقيق مفهوم مواطنة رقمية يستند إلى حق الفرد في التحكم بمعطياته الشخصية، ممّا يُعيد هذا الأمر النقاشات بشأن صياغة العلاقة بين المواطن والمنصة، إذ أفرز صعود الرقمنة ظهور شكل جديد من السيادة، ألا وهو السيادة الرقمية، أي قدرة الدولة على إدارة وتنظيم بنيتها التحتية الرقمية، إدارة البيانات، والتطوير التكنولوجي، مع حماية حقوق ومصالح مواطنيها في النظام البيئي الرقمي العالمي(٣٤).

٣- مشكلة التمثيل السياسي والديمقراطية الرقميّة.

تفتح تقنيات الرقمنة آفاقًا غير مسبوقة لإعادة التفكير في آليات التمثيل السياسي، فمن الاقتراع الإلكتروني إلى منصات التشاور والمناقشة الواسعة، تُتيح الرقمنة ما يُسمى بـ "الديمقراطية التشاركيّة الرقميّة" أو حتى الاقتراب من النموذج الديمقراطي المُباشر الذي دعا إليه جان جاك روسو، إلا أن النقد الفلسفي يؤكد على جملة من الأوهام المصاحبة.

يكشف عالم السياسة المتخصص في مجال الأنترنيت والسياسة الرقمية إيلي باريزر (Eli Pariser) في كتابه " فقاعة الفلتر" (The Filter Bubble) عام ٢٠١١عن آلية خوارزمية تُحيط كل مُستخدم بمحتوى يتوافق مع قناعاته السابقة، محولّة الفضاء الرقمي من مجال للتداول المتنوع إلى غرفة صدى تكرّس وتعزز الرأي المتطرف، فالأنترنيت الذي بُني أصلًا على وعد الانفتاح وحرية تدفق المعلومات قد تحول سرًا – وبغير علم المستخدمين– إلى شبكة مُشخصّنة تُغذي كل مستخدم بما يُتوقع أن يحبّه، لا بما يُسّع أفاق فكره، فيحوّل حاسوب المُستخدم إلى مرآة أحادية الاتجاه تعكس اهتماماته وتعزز تحيزاته، وهذا ما سمّاه باريزر بـ" حلقة الأنا" (You Loop)، أي نمط دائري مغلق لا تواجه فيه أفكارًا تتحدى وجهة نظر المستخدم، بيد يجد المستخدم نفسه دائمًا في مواجهة انعكاس مجمّل للذات(٣٥).

كما يؤكد كاس سنستين (Cass Sunstein) وهو من أبرز الفلاسفة القانونين والسياسيين الأمريكيين في القرن الحادي والعشرين في كتابه (Republic.com 2.0) على أن المواطنة في النظام الديمقراطي لا تقتصر على كونها مجموعة من الحقوق التي يتمتع بها الفرد، بل تتضمن فضلاً عن ذلك جملة من الواجبات المرتبطة بالمشاركة في الشأن العام، لأن غياب هذه المشاركة تفضي إلى إضعاف الحياة الديمقراطية، لذلك فأن سلامة النظام الديمقراطي تقتضي وجود فضاء اتصالي يسمح لتعرض الأفراد لآراء وتجارب متنوعة بما يُعزز النقاش العام، ويحذر كاس سنستين بما وصفه بـ"غرفة الصدى" بوصفه التهديد الأكبر للديمقراطية في عصر الأنترنيت، مقترحًا تدخلًا تصميميًا في بنية المنصات لضمان وصول أو تعرض المواطنين لتنوع الآراء [٣٦].

غير أن الفارق الدقيق والجوهري بين باريزر وسنستين هو أن الأول يُلقي المسؤولية على الخوارزميات– أي أن الفقاعة تفرض نفسها عليك من الخارج، بينما يرى الثاني (سنستين) أن غرفة الصدى تنشأ من التلاقي بين اختيار المستخدم والتوصية الخوارزمية معًا [٣٧].

٤– الفجوة الرقميّة وعدالة المواطنة.

يُشير مفهوم الفجوة الرقميّة **"Digital Divide"** إلى التفاوت الاجتماعي في فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها بين الأفراد والمجتمع الواحد أو بين المجتمعات المختلفة، إذ يُطرح في السياق الأكاديمي بوصفه إشكالية عدالة لا مجرد فجوة تقنية، فإذا كانت ممارسة المواطنة تستلزم الوصول إلى الفضاء الرقمي، لذا فأن انعدام هذا الوصول يُفضي إلى إبعاده عن المواطنة الفعلية، وهذه الإشكالية ليست مجرد مسألة توزيع موارد فحسب، بل هي مسألة تمثيل وصوت سياسي [٣٨].

غير أن هذا المفهوم لا يعني بالضرورة – كما يوحي عنوانه– وجود انقسام حاد بين من يمتلكون الوسائط الرقميّة ومن يُحرمون منها، بقدر ما يُشير غالبًا إلى طيف مُتدرج من مستويات الوصول، رغم أن هناك الحرمان الكامل من الوسائط الرقميّة ما يزال قائمًا في بعض البلدان، إلا أن الاهتمام البحثي المُعاصر يركز بدرجة أكبر على الفروقات النسبية في إمكانيات الاستخدام والاستفادة من هذه الوسائط داخل الفضاء الرقمي [٣٩].

تتشعب الفجوة الرقميّة إلى أبعاد متعددة: فجوة الوصول (Access Divide)، فجوة الكفاءة الرقميّة (Skills Divide) فجوة الاستخدام، (Usage Divide)، إذ تشير بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن

نحو ٣٣% من سكان العالم لا يزالون خارج الفضاء الرقمي، وأن هذا الاستثناء يتركّز في الدول النامية والنساء والمسنين والفقراء، ممّا يعيد التراتيبية الاجتماعية في الفضاء الرقمي [٤٠].

ولمعالجة هذا الإشكاليات يستلزم بناء أطر فلسفية متماسكة للمواطنة الرقمية وفق أسس متكاملة يمكن الاستناد إليها في وضع معالجات فلسفية، سياسية، تقنية، تمكّن تحقيق مواطنة رقميّة فعّالة، من وهذا ما سيعالجه المحور اللاحق في دراستنا.

المحور الرابع: نحو فلسفة للمواطنة الرقمية– محاولة تأسيسية

تفرض التحولات التي أحدثتها الثورة الرقميّة إعادة التفكير في مفهوم المواطنة وحدودها التقليدية، بعد أن بات الفضاء الرقميّ مجالًا أساسيًا للتفاعل العام والمشاركة في الشأن العمومي، إذ تبرز أهمية المقاربة الفلسفيّة لتمكن من فهم الأسس النظرية للمواطنة الرقميّة، كما تقتضي هذه التحولات التفكير في آليات حوكمة الفضاء الرقمي بما يحقق التوازن بين حرية التعبير وحماية الحقوق الرقميّة وتعزيز الممارسة الديمقراطية في العصر الرقمي، وهذا ما سنتناوله تباعا في هذا الجزء من دراستنا.

١– أسس نظرية للمواطنة الرقمية

من الناحية الموضوعية لا بد أن يرتبط تطوير مفهوم المواطنة الرقمية بجملة من الأسس النظرية التي تُعيد التفكير في موقع المواطن ودوره في داخل الفضاء الرقميّ، وفي هذا الإطار تبرز مفاهيم، يُفترض معالجته، ومنها: الاستقلاليّة الرقميّة، التداول العمومي، والمشاركة المدنية الفاعلة، بوصفها مرتكزات تساعد على بلورة حضور مدني أكثر فاعلية في المجال العام الرقميّ.

الأساس الأول: الاستقلالية الرقمية

يستند هذا الأساس في جذوره الفلسفيّة إلى التقليد الكانطي في مفهوم الاستقلالية الذاتية، الذي يُعرّف الإنسان بوصفه غاية لا وسيلة، وذاتًا مُسيرّة لنفسها لا موضوعًا للتوجيه الخارجي، وحين تشكل الخوارزميات إدراك المواطن وتفضيلاتّه دون علمه وموافقته الحقيقيّة، فأنه توقعه فيما يصطلح عليه كانط بـ "الغيرية"– أي الخضوع لإرادة الآخرين– وهو النقيض للمفهوم الدقيق للمواطنة الحرة.

تبرز شوشانا زوبوف في مؤلفها "رأسمالية المراقبة" مخاطر انتهاك الاستقلالية الرقمية للأفراد، إذ تذهب إلى أن الاستخراج الممنهج لبيانات المواطنين وبيع" القدرة على التأثير" في سلوكهم، هو انتهاك صريح

للاستقلالية المعلوماتية؛ كونها تحول المواطن من ذات فاعلة إلى موضوع للمعالجة والتوجيه، فتشكل انتهاكًا للاستقلالية الفردية والحرية الديمقراطيّة [٤١].

يقدم جيرالد دوركين(Gerald Dworkin) في مسعى إلى تطوير هذا مفهوم المواطنة الديمقراطية تصورًا للاستقلالية يقوم على قدرة الفرد على التأمل النقدي في رغباته ودوافعه واتخاذ موقف منها، بما يمكّنه من تبني اختيارات تعبّر عن قناعاته الخاصة، أي قدرة الفرد على مراجعة دوافعه وتفضيلاتّه الأولى والحكم عليها بعقل ناقد، إذ تمثّل هذه القدرة شرطًا مهمًا لاستقلالية المواطن في المجال العام؛ إذ أن المشاركة في الشأن العام واتخاذ المواقف السياسية لا يمكن أن تتحقق إلا عندما يكون الفرد قادرًا على التفكير النقدي في آرائه وتفضيلاته، فيصبح المواطن قادرا على ممارسة دوره المدني والمشاركة في النقاشات العامة على أساس من الاختيار الحر المسؤول[٤٢].

تكتسب فكرة الاستقلالية في الفضاء الرقمي أهمية خاصة، إذ ترتبط استقلالية المواطن بقدرته على اتخاذ مواقفه واختياراته بصورة واعية بعيدًا عن التأثيرات الخوارزميّة أو التوجّه المعلوماتي، فالخوارزمية غالبًا ما تشوّه البيئة المعلوماتية التي تتُّخذ فيها القرارات فتنتهك استقلالية المواطن، بل تُشكل الأطر الفلسفية التي يُقيم فيها الفرد خيارته.

في السياق ذاته، يطّور لوتشيانو فلوريدي (Luciano Floridi) فلوريدي مفهوم الاستقلالية المعلوماتية بوصفها حقًا أساسيًا في العصر الرقمي؛ إذ يؤكد أن الإنسان في جوهرّه كائن معلوماتي والسيطرة على معلوماته شرط لا غنى عنه لتحقيق استقلاليته بوصفه ذاتًا فاعلة، فيذهب إلى أن التقنيات الرقميّة لم تغيّر في طريقة تداول المعلومة فحسب، بل أعادت تشكيل البيئة المعلوماتية التي يعيش فيها الإنسان، وفي ظل هذه البيئة الجديدة تصبح حماية الخصوصية المعلوماتية مرتبطة بقدرة الفرد على التحكم في بيانته الشخصية، ومن ثم تغدو الاستقلالية المعلوماتية أساسًا للحفاظ على استقلاليّة الفرد وهويتّة داخل الفضاء الرقمي[٤٣].

وفقًا لذلك، يمكن الادعاء بان الحق في الخصوصية المعلوماتية وحماية البيانات من الاستخراج غير الموافق عليه، فضلًا عن الحق في الفهم الخوارزمي ومعرفة المعايير التي تحكم ما يراه المواطن وما يُخفى عليه، ثم الحق في إلغاء الاشتراك من آليات التتبع والتوجيه، هي ما يُعزز الاستقلالية كمفهوم فلسفي مجرد، ثم تحوله عمليًا إلى ضمانة مؤسسية فعلية، ويُعد هذا الأساس امتدادً أو تطبيقا للمبدأ الكانطي في احترام الإنسان وعدّه غاية لا وسيلة.

الأساس الثاني: التداول العمومي العادل

يستند هذا الأساس على إسهام يورغن هابرماس وبناءه التقليدي في الفضاء العمومي والديمقراطية التداولية، إلا أنه يتجاوزه بتطوير اشتراطاته في ضوء خصوصيات الفضاء الرقمي، فبينما يرصد يورغن هابرماس في مؤلفه " "التحولات البنيوية في الفضاء العام" نشأة الفضاء العمومي بوصفه مجالًا وسيطًا بين الدولة والمجتمع الخاص، يتداول فيه المواطنون موضوعات الشأن العام بعقلانية وتكافؤ بعيدا نسبيًا عن هيمنة الدولة والسوق، فيؤدي هذا الفضاء دورًا محوريًا في الحياة الاجتماعية والسياسية عن طريق بناء وعي جماعي وصياغة الاهتمامات المشتركة ، كما يضطلع بوظيفة سياسية تتمثل بتكوين الرأي العام القادر على مراقبة السلطة وتقييم شرعية سياستها في ضوء الصالح العام(٤٤)،

كما يفترض هابرماس في مؤلفه " بين الحقائق والمعايير" الذي جمع فيه مقالاته " الفعل التواصلي" و" التبرير والتطبيق" أسس لـ" مبدأ الخطاب" الذي يقضي بأن لا قرار مُلزم يكتسب شرعيته إلا إن كان قابلًا للتداول العقلاني بين جميع التأثرين به (٤٥).

بيد أن تطبيق ما طرحه هابرماس على الفضاء الرقمي يستلزم مراجعة نقدية من زاويتين:

المراجعة الأولى هو نقد نانسي فريزر (Nancy Fraser) للفضاء العمومي الأحادي، إذ تؤكد أن الديمقراطية تستوجب " فضاءات مضادة"(Counter-publics) متعددة تُتيح للجماعات المهمشة أن تُصيغ هوياتها ومصالحها، إذا يمثل آلية لتوسيع النقاش الديمقراطي وموجهة الهيمنة داخل الفضاء العام. (٤٦).

أما المراجعة الثانية، هي يوشاي بنكلر(Yochai Benkler) في مؤلفه" ثروة الشبكات" (The wealth of networks)، التي يُشير فيها، إلى أن التحول نحو البيئة المعلوماتية الرقميّة أفضى إلى إعادة تنظيم عملية إنتاج المعلومات والمعرفة، ولم تعد حكرًا على المؤسسات الكبرى، بل أصبحت متاحة للأفراد عن طريق أنماط إنتاجية غير سوقية، إذ أتاح هذا التحول إمكانيات جديدة للمشاركة في المجال العام، حيث اصبح الأفراد قادرين على إنتاج المحتوى والتفاعل معه، بما يُعزز من دورهم كمواطنين فاعلين في النقاش العمومي، مما يُعيد تشكيل الفضاء العام على نحو أكثر انفتاحا وتعددًا(٤٧)، وبذلك يُرسي الإنتاج المعلوماتي التشاركي اللامركزي بنية تحتيّة يمكن أن تُقرّب الفضاء الرقمي من الشرط الهابرماسي للتداول الحقيقي.

وفي السياق ذاته، يؤكد فرانك باسكوالي(Frank Pasquale) في كتابه "مجتمع الصندوق الأسود" (The black box society) على ما يمكن تسميته بالشفافية الخوارزمية الديمقراطية في الفضاء الرقمي، فالفضاء الرقمي لن يكون موقعًا للتداول العمومي الحقيقي ما دامت خوارزمياته تعمل كصناديق سوداء

بعيدًا عن أية مسألة، إذ أن المجتمع الديمقراطي لا يستطيع أن يعمل حين تُدار قراراته الجوهرية بمنطق غير خاضع للنقاش العام، بما يضمن عدم احتكار بالمحتوى أو توجيه الرأي العام بصورة خفية، ويُعزز تكافؤ الفرص في المشاركة داخل المجال العام[٤٨].

ثم يكمل كاس سنستين (Cass Sunstein) بناء الفضاء العمومي الرقمي بتحليله للأضرار الديمقراطية لغرفة الصدى، ويشير إلى أهمية تعزيز الحافز الديمقراطي عن طريق تصميم الفضاء الرقمي بطريقة تحفز المواطن على التعرّض لتنوع الآراء دون إلغاء حريته في الاختيار [٤٩].

وهكذا سيتشكّل التداول العمومي الرقمي العادل من ثلاثة شروط، هي: التنوع المعلوماتي ضد الفقاعات الخوارزمية، والشفافية المؤسسية ضد الصناديق السوداء، والتكافؤ في الوصول ضد الاحتكار الرقمي، وذلك لتعزيز الحافز الديمقراطي والمشاركة الفعالة في المجال العام لدى المواطن.

الأساس الثالث: المشاركة المدنيّة الفعّالة

يُعيد هذا الأساس إحياء الروح الأرسطية في المواطنة– المواطنة بوصفها فعلًا لا مجرد وضع قانوني– في سياق فضاء رقمي مُستجد، فأرسطو لم يعرّف المواطن بما يملك بل بما يفعل: من يشارك في الحكم والقضاء، من ينخرط في الحياة السياسية للجماعة.

أما في الفكر السياسي المعاصر، فقد أسس جون ديوي(John Dewey) في مؤلفه "الجمهور ومشكلاته" (THE PUBLIC AND ITS PROBLEMS)عام ١٩٢٧م للفكرة الجوهرية التي يقوم عليها هذا الأساس، إذ يربط مشاركة الجمهور في الحياة السياسيّة بقدرته على التواصل وتكوين الرأي العام، حيث لا تُحدد الدولة والسياسات بشكل مُسبق، بل تُصاغ بصورة تدريجيّة عبر تفاعل وتقييمهم لنتائج الأفعال الاجتماعية، مما يجعل من المشاركة التواصليّة شرطًا أساسيًا في توجيه الفعل السياسي، فالديمقراطية الصحيحة لا تكتفي بتجميع الأصوات، بل تستلزم تشكّل جمهور واع بنفسه ومصالحه، قادر على الفعل الجماعي المدروس عبر تواصل حر وتنوع[٥٠].

وإذ ما وضعنا هذه الأسس في سياق الفضاء الرقمي، أو صياغة فضيلة المواطنة الأرسطيّة في سياق رقمي، وشرط المشاركة السياسية الفعالة لجون ديوي، حينئذ لا تقتصر المواطنة الرقميّة على التمتع بالحقوق الرقميّة، بل تشمل واجب المُشاركة في صناعة السياسات الرقميّة، وفي ضبط الفضاء المُشترك.

كما تضيف حنة أرنت (Hannah Arendt) في مؤلفها " الوضع البشري" (The Human Condition) عام ١٩٥٨ عمقًا فلسفيًا متمايزًا لمفهوم المواطنة، حين ميزّت بين ثلاثة أنماط من الأنشطة الإنسانية [٥١].

- العمل (Labor) المرتبط بالضروريات البيولوجية، كالأكل، النمو والبقاء.
- "الصنع" (Work) المرتبط بالنشاط التقني، كالصناعات والتكنلوجيا.
- الفعل" (Action)، وهو النشاط السياسي بوصفه النشاط الوحيد الذي يتم مباشرة بين البشر دون وساطة الأشياء، والذي يقوم على التعددية، حيث إن وجود الأشخاص المختلفين يُمثّل الأساس الذي تقوم عليه الحياة السياسية.

وهنا تُثير رؤية حنة أرنت إشكالية فلسفية عميقة بشأن الفضاء الرقمي، فهل يُتيح الفضاء الرقمي "الفعل" (Action) بمعناه الحقيقي، أم أنه يُنتج نشاطًا بديلًا يُحاكي المشاركة دون أن يحققها؟ فالفعل الحقيقي عند أرنت يستلزم الحضور الفعلي بين ذوات متمايزة، والمواجهة بالظهور قُبالة الآخر، وهذه اللحظة الجوهرية التي تجعل السياسة ممكنة، غير أن الفضاء الرقمي المُهيمن عليه خوارزميًا يُضيق هذه اللحظة وقد يقلّص فرص المواجهة، مُنتجًا ما يمكن تسميّته " الفاعلية المُحاكاتيّة"– أي انخراط يبدو مشاركة لكنه في حقيقته يمكن أن يكون استجابة لمحفزات خوارزمية مُصممة سلفًا.

في المقابل، يُقدم فيليب بيتيت (Philip Pettit) البُعد الجمهوري لهذا الأساس، فوفقًا له: المشاركة المدنية الفاعلة هي الممارسة التي تقُلّص سيطرة أي طرف على الآخرين، حين يؤسس لمفهوم الحرية بوصفها عدم هيمنة، حيث لا تتحقق هذه الحرية إلا في ظل نظام يضمن للمواطنين القدرة على الاعتراض والمساءلة، بما يجعل المشاركة في المجال العام شرطًا أساسيًا لضمان عدم خضوع السلطة لإرادة تعسفيّة[٥٢]، وبهذا المعنى تكون المشاركة في حوكمة الفضاء الرقمي ذاتها– المطالبة بتنظيم الخوارزميات والضغط على الشركات التقنية والمساهمة في صياغة السياسات الرقمية– أسمى تجليات المواطنة الرقمية الجمهورية.

٢– مقترحات لحوكمة الفضاء الرقمي:

يرى عدد من منظري السياسة الرقميّة أن المواطنة الرقميّة الحقّة تستلزم إعادة هندسة الحوكمة الرقميّة وفق منطق الحق لا السوق، وفي هذا الإطار سنتناول بعض من أبرز المُقترحات الفلسفية والسياسية.

أولا: نموذج الأمانة المنصاتيّة (Information Fiduciaries)

يرى جاك بالكين (Jack M. Balkin) الذي قدم تأسيس لنظرية كاملة في حوكمة المنصات، أن تُعامل المنصات الرقميّة كأمناء على معلومات المستخدمين في الجانب القانوني والأخلاقي، فتلتزم بواجب الولاء

لمصلحة المواطن لا الربح، وهذا النموذج يُضيف إلى علاقة المواطن بالمنصة بُعدًا قانونيًا وأخلاقيا يوازن قوة الشركات [٥٣].

ثانيًا: الإنترنيت العام (Public Internet)

يدعو عدد من المنظرين وعلماء الحاسوب وأبرزهم عالم الحاسوب البريطاني ومبتكر الويب تيم بيرنرز (Tim Berners-Lee) إلى التحول نحو بنية تحتيّة رقميّة عامة تُديرها هيئات مُستقلة بعيدًا عن الاحتكارات التجارية وهو تصور يُقارب مفهوم السلعة العامة (Public Good) في الاقتصاد السياسي التقليدي، وقد أطلق مبادرة "عقد الويب" (Contract for the Web)، وتبنته بعد ذلك أكثر من ١٥٠ منظمة وشركات كبرى من بينها (Microsoft، Google، Facebook)، مما أعطى لهذا العقد وزنًا سياسيًا وأخلاقيًا رغم أنه ظل غير ملزم قانونيًا [٥٤].

ثالثًا: الحقوق الرقميّة التأسيسيّة:

يدعو عدد من المفكرين المختصون بـ "أخلاقيات المعلومات " في سياق مجتمع المعلومات المعاصر، ومنهم الإيطالي لوتشيانو فلوريدي (Luciano Floridi) إلى إدراج حقوق رقميّة أساسيّة– كحق الوصول والحق في الخصوصية والحق في أمن البيانات– في الوثائق الدستورية، لتمنح المواطن الرقمي حصانة فعلية في مواجهة الدولة والشركات على حد سواء، إذ يؤكد فلوريدي على أن ثورة المعلومات تفرض ضرورة تطوير إطار أخلاقي مشترك للمجتمع الرقمي، قد يتجسد في مواثيق وإعلانات دولية لتنظيم الفضاء الرقمي، وهو ما يمهد نظريًا لإمكانية الانتقال نحو تأطير حقوق رقمية على مستويات قانونية عليا[٥٥].

الخاتمة والاستنتاجات

بعد أن تناولت الدراسة البحث في الإشكالية الفلسفية المتعلقة بتحولات مفهوم المواطنة في ظل الثورة الرقمية المتسارعة، للإجابة على تساؤل جوهري: هل تستطيع المواطنة التقليدية مواجهة تحديات الفضاء الرقمي بأدواتها المفاهيمية ذاتها، أم أن هذه التحولات تستدعي إعادة بناء نظرية من جذورها، كشفت أن التحولات القميّة لا تُمثل تحديات تقنيّة قابلة للحل بالتشريع وحده، بل تمس البنية الأنطولوجية لمفهوم المواطنة ذلاته من أربعة محاور: أولها إشكالية الهوية الرقميّة وتعدد الذوات التي تُزعزع مفهوم الشخصية الأخلاقية الموحدة التي قامت عليها المواطنة التقليدية؛ وثانيهما الخوارزميات بوصفها سلطة سياسيّة حديدة تعمل خارج أطر المسألة الديمقراطية، وثالثها أزمة التمثيل السياسي في ظل فضاء رقمي تهيمن

عليه فقاعات الفلتر وغرفة الصدى؛ ورابعها الفجوة الرقميّة بوصفها إشكالية عدالة بنيوية لا مجرد تفاوت في البنية التحتيّة.

وانتهت الدراسة إلى بناء نموذج فلسفي يقوم على أسس ثلاثة تترابط ترابطًا استدلاليًا ضروريًا: الاستقلالية الرقميّة بوصفها امتدادًا للإرث الكانطي في احترام الإنسان كونه غاية لا وسيلة، والتداول العمومي العادل وفق اشتراطات المشروع الهابرماسي المطّورة فبي ضوء نقد نانسي فريزر للفضاءات المتجانسة، والمشاركة المدنيّة الفاعلة مستوحية فكرتها من التقليد الأرسطي والتراث اليوناني القائم على تشكل الجمهور الواعي، وما يميز هذا النموذج انه يُعيد ترسيم العلاقة بين المواطن والتكنولوجيا : فالتكنولوجيا ليست بيئة محايدة تجري فيها المواطنة، بل هي موضوع المواطنة ذاتها– تنظيمًا وحوكمةً ومساءلةً.

كما خلصت الدراسة إلى تعريف إجرائي للمواطنة الرقمية مفاده، أنه نمط جديد من الانتماء والممارسة السياسيّة يتشكّل داخل الفضاء الرقميّ، يمارس في الأفراد حقوقهم وواجباتهم عبر الوسائط التكنولوجيا بما يُعيد تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة والمجتمع، ويطرح تحولات جوهرية تتعلق بالهوية والمشاركة والسلطة في سياق مجتمع المعرفة.

وفي المحصلة، حاولت دراستنا إثارة الأسئلة الفلسفية المتعلقة بالمواطنة الرقميّة، لا تدعي في ذلك غلق هذه الأسئلة، بل دلّت على أن الفلسفة السياسية لا زالت تؤدي رسالتها الصحيحة في الوقت الصحيح، فالمواطنة الرقميّة ليست موضوعًا هامشيًا في الفلسفة السياسيّة المُعاصرة، بل هي المكان الذي تلتقي به أعمق أسئلة الحريّة والهوية والعدالة بأكثر ظواهر العصر تحديًا وتعقيدًا.

الهوامش

لانشطة السياسية الاقتصادية والدبلوماسية للدول والقدرة على الوصول لأهدفها المرجوة بأقل التكاليف واختصار الوقت ، وعليه فالعراق اليوم بحاجة ماسة للتكيف مع التحديات والتهديدات التي يفرضها الفضاء السيبراني في مختلف المجالات على الدولة والافراد منها المجال الامني .

الهوامش

(١) ينظر: ليو شتراوس، وجوزيف كروسبي، تاريخ الفلسفة السياسية، الجزر الأول: من ثيوكيديدس حتى سبينوزا، ترجمة: محمود سيد أحمد، المركز القومي للترجمة، ط٢، القاهرة، ص٢٠٨، ٢٠٠٦.

(٢) ينظر: بار تلمي سانتهيلير، أرسطو طاليس، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، ط١، منشورات الجمل، بغداد-بيروت، ص٢٠٠، ٢٠٠٩. كذلك ينظر: د. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، ط٧، مكتبة (t me/) القاهرة، ص١١٥، ٢٠١٩.

(٣) ينظر: ليو شتراوس، وجوزيف كروسبي، مصدر تم ذكره سابقًا، ص٢٠٩.

(٤) ينظر: عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج٢، ط٢، منشورات ذوي القربى، قم، ٢٠٠٨، ص٥٦٠.

(٥) ينظر: ليو شتراوس، وجوزيف كروسبي، مصدر تم ذكره سابقًا، ص٢٨٢.

(٦) ينظر: أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ط٥، بيروت، دار التنوير للطباعة، ١٩٨٥، ص٦٢.

(٧) ينظر: إمام عبد الفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانيّة، ط١، بيروت، دار التنوير، للطباعة، ١٩٨٥، ص٣٦٦.

(٨) ينظر: أميرة حلمي مطر، مصدر تم ذكره سابقًا، ص٦٢.

(٩) ينظر: موسى إبراهيم، الفكر السياسي الحديث، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١١، ص١٢٠-١٢١.

(١٠) ينظر: احمد عبد الكريم الشيخلي، جدلية الحرية والعدالة، ط١، دار أمجد للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٩، ص١٧١.

(١١) ينظر: غيوم سيبرتان- بلان، الفلسفة السياسية في القرن التاسع عشر والعشرين، تر: عز الدين الخطابي، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١١، ص٧٠.

(١٢) ينظر: غيوم سيبرتان- بلان، مصدر تم ذكره سابقًا، ص٧٠.

(١٣) ينظر: وليم كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، تر: محمود سيد أحمد، ط٣، دار التنوير للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٦، كذلك ينظر: علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي الغربي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٥، ص ٣٧٥. كذلك ينظر: غيوم سيبرتان- بلان، مصدر تم ذكره سابقًا، ص١١٣.

(١٤) ينظر: ليو شتراوس، وجوزيف كروسبي، مصدر تم ذكره سابقًا، ص ١٩١.

(١٥) ينظر: مارك لوني، مدخل إلى الفلسفة المعاصرة، ترجمة: الزواوي بغورة، ط١، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٢٢٢. كذلك ينظر: جون رولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩، ص٢١٠.

(١٦) ينظر: نوفل الحاج لطيف، جدل العدالة الاجتماعية في الفكر الليبرالي، ط١، بيروت، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٥، ص٢٨٣

(١٧) ينظر: جون رولز، محاضرات في تاريخ الفلسفة السياسية، تر: يزن الحاج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠٢٠، ص ٤٠٢. كذلك ينظر: John Rawls, Political Liberalism, Columbia University Press, New York, 1993, p.213

(١٨) ينظر: جون رولز، الليبرالية السياسية، تر: نوفل الحاج لطيف، ط١، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ٢٠٢٢، ص٢٨١-٢٨٢. كذلك ينظر: مايكل ج. ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، ترجمة: محمد هناد، المنظمة العربية للترجمة، ط١، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣١٤.

(١٩) ينظر: جيمس جوردن فينليسون، يورجن هابرماس، تر: محمد احمد الروبي، مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة، ٢٠١٥، ص٢٧.

(٢٠) ينظر: جورج لا رين، الإيديولوجيا والهوية الثقافية: الحداثة وحضور العالم الثالث، تر: فريال حسن خليفة، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٣٠.

(٢١) See: Jürgen Habermas, The Structural Transformation of the Public Sphere, trans: Thomas Burger, The M IT Press, Cambridge,1989, p.p.14-15.

(٢٢) ينظر: جورج لا رين، الإيديولوجيا والهوية الثقافية، مصدر تم ذكره سابقًا، ص٢٢٦.

(٢٣) See: Jürgen Habermas, Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy, trans: William Rehg, The MIT Press, Cambridge, 1996, p.p.121-122.

(٢٤) ينظر: جورج لا رين، مصدر تم ذكره سابقًا، ص٢١٤.

(٢٥) آلفين توفلر، صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد، تر: محمد علي ناصف، ط٢، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية، القاهرة، ١٩٩٠، ص٣٨٤.

(٢٦) آلفين توفلر، حضارة الموجة الثالثة، تر: عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، ط١، ١٩٩٠، ص١٨-١٩.

(٢٧) آلفين توفلر، تحول السلطة، الجزء الأول، تر: لبنى اليدى، ط١، الهيئة الصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢٤.
(٢٨) See: Charles Taylor, Scours of the self: The Making of the Modern Identity,9 the ed, HARVARD UNIVERSITY PRESS, Cambridge, 34, 2001.
(٢٩) See: Sherry Turkle, Life on the Screen: Identity in the Age of the Internet, Simon & Schuster Inc, New York, p.178, 1997.
(٣٠) See: Sherry Turkle, Alone together: why we expect more from technology and less from each other , Basic Books, p.12. 2011.
(٣١) See: Nick Couldry and Ulises A. Mejias, Th e costs of connection: how data is colonizing human life and appropriating it for capitalism, Stanford University Press, USA, 2019, p. 4
٣٢(٣٢) See: Ibid, p. 4.
(٣٣) See: Shoshana Zuboff, The *Age of Surveillance Capitalism*, PublicAffairs, New York, 2019, p. 9.
(٣٤) See: Hulko, et al…, "The Politics of Digital Sovereignty and the European Union's Legislation: Navigating Crises". Frontiers in political Science, Volume 7, (2025), p.4. https://doi.org/10.3389/fpos.2025.1548562 . DOI 10.3389/fpos.2025.1548562
(٣٥) See: Eli Pariser, The Filter Bubble, The Penguin Press, New York, 2011, p.9, p.p.12-13.
(٣٦) See: Sunstein, Cass R, Republic.com 2.0, Princeton University Press, 2007, pp. 42–43.
(٣٧) See: Ibid, pp. 42–43, 115. And See: Eli Pariser, The Filter Bubble, op. cit, p.9, pp.12-13.
(٣٨) See: Dijk, Jan A.G.M. van, The deepening divide: inequality in the information society, Sage Publications, Inc, London, 2005, p. 14.
(٣٩) See: Ibid, p. 14.
(٤٠) See: The UN Agency for Digital Technology, International Telecommunication Union (ITU), *Measuring Digital Development: Facts and Figures 2023.* Geneva: ITU, 2023. https://www.itu.int/hub/publication/d-ind-ict_mdd-2023/
(٤١) See: Shoshana Zuboff, The *Age of Surveillance Capitalism*, op. cit, p. 377.
(٤٢) See: Gerald Dworkin, The Theory and Practice of Autonomy, 4th ed, Cambridge University Press, UK, 1997, p.108.
(٤٣) See: Luciano Floridi, The Ethics of Information, First ed, Oxford University Press, UK, 2013, p.235.
(٤٤) ينظر: جيمس جوردن فينليسون، يورجن هابرماس، تر: احمد محمد الروبي، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، ٢٠١٥، ص٢٧.
(٤٥) See: Jürgen Habermas, Between Facts and Norms: op. cit, p.p.1-2.
(٤٦) See: Nancy Fraser, Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy, Social Text, No. 25/26 (pp. 56-80) , Duke University Press, 1990, p.p. 66-67. http://www.jstor.org/stable/466240?origin=JSTOR-pdf https://fswg.wordpress.com/wp-content/uploads/2013/08/fraser-rethinking-the-public-sphere.pdf
(٤٧) See: Yochai Benkler, The wealth of networks: how social production transforms markets and freedom, Yale University Press. London, 2006, p.2.
(٤٨) See: Frank Pasquale, The black box society: the secret algorithms that control money and information, Harvard University Press, 2015, p.10.
(٤٩) See: Sunstein, Cass R, Republic.com 2.0, op. cit, p.122.
(٥٠) See: JOHN DEWEY, THE PUBLIC AND ITS PROBLEMS, HENBY HOLT AND COMPANY, USA,1927, p. 151.
(٥١) See: Hannah Arendt, The Human Condition, 2nd ed, University of Chicago Press, 1998. P.7.

(٥٢) See: Philip Pettit., Republicanism: A Theory of Freedom and Government, 2nd ed, Oxford University Press, New York, 2002, p.171.
(٥٣) See: Jack M. Balkin, Information fiduciaries and the first amendment. *UC Davis Law Review*, Vol: 49, No 1183, (1183-1243), 2016, p.1186.
https://scholar.google.com/scholar?hl=ar&as_sdt=0%2C5&q=Information+Fiduciaries+and+the+First+Amendment&btnG=
(٥٤) https://en.wikipedia.org/wiki/Contract_for_the_Web?utm_source=chatgpt.com
(٥٥) See: Luciano Floridi, The Ethics of Information, op. cit, p.238.

قائمة المراجع:

اولاً: المصادر العربية

١- احمد عبد الكريم الشيخلي، جدلية الحرية والعدالة، ط١، دار أمجد للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٩.
٢- آلفين توفلر، تحول السلطة، الجزء الأول، تر: لبنى اليدى، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.
٣- آلفين توفلر، حضارة الموجة الثالثة، تر: عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، ط١، ١٩٩٠.
٤- آلفين توفلر، صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد، تر: محمد علي ناصف، ط٢، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية، القاهرة، ١٩٩٠.
٥- إمام عبد الفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانيّة، ط١، بيروت، دار التنوير، للطباعة، ١٩٨٥.
٦- أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ط٥، بيروت، دار التنوير للطباعة، ١٩٨٥.
٧- بار تلمي سانتهيلير، أرسطو طاليس، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، ط١، منشورات الجمل، بغداد-بيروت، ٢٠٠٩.
٨- جورج لا رين، الإيديولوجيا والهوية الثقافية: الحداثة وحضور العالم الثالث، تر: فريال حسن خليفة، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢.
٩- جون رولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩.
١٠- جون رولز، الليبرالية السياسية، تر: نوفل الحاج لطيف، ط١، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ٢٠٢٢.
١١- جون رولز، محاضرات في تاريخ الفلسفة السياسية، تر: يزن الحاج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠٢٠.
١٢- جيمس جوردن فينليسون، يورجن هابرماس، تر: محمد احمد الروبي، مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة، ٢٠١٥.
١٣- حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، ط٧، مكتبة (t me/) القاهرة، ٢٠١٩.
١٤- عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج٢، ط٢، منشورات ذوي القربى، قم، ، ٢٠٠٨.
١٥- علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي الغربي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٥.
١٦- غيوم سيبرتان- بلان، الفلسفة السياسية في القرن التاسع عشر والعشرين، تر: عز الدين الخطابي، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠١١.
١٧- ليو شتراوس، وجوزيف كروسبي، تاريخ الفلسفة السياسية، الجزء الأول: من ثيوكيديدس حتى سبينوزا، ترجمة: محمود سيد أحمد، المركز القومي للترجمة، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٦.
١٨- مارك لوني، مدخل إلى الفلسفة المعاصرة، ترجمة: الزواوي بغورة، ط١، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٢٠.
١٩- مايكل ج. ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، ترجمة: محمد هناد، المنظمة العربية للترجمة، ط١، بيروت، ٢٠٠٩.
٢٠- موسى إبراهيم، الفكر السياسي الحديث، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١١.
٢١- نوفل الحاج لطيف، جدل العدالة الاجتماعية في الفكر الليبرالي، ط١، بيروت، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٥.
٢٢- وليم كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، تر: محمود سيد أحمد، ط٣، دار التنوير للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٦.

ثانياً: المصادر الاجنبية:

1- Charles Taylor, Scours of the self: The Making of the Modern Identity,9 the ed, Harvard University Press, Cambridge, 2001.
2- Dijk, Jan A.G.M. van, The deepening divide: inequality in the information society, Sage Publications, Inc, London, 2005.
3- Eli Pariser, The Filter Bubble, The Penguin Press, New York, 2011, p.9, pp.12-13.

4- Eli Pariser, The Filter Bubble, The Penguin Press, New York, 2011.
5- Frank Pasquale, The black box society: the secret algorithms that control money and information, Harvard University Press, 2015.
6- Gerald Dworkin, The Theory and Practice of Autonomy, 4th ed, Cambridge University Press, UK, 1997.
7- Hannah Arendt, The Human Condition, 2nd ed, University of Chicago Press, 1998.
8- https://en.wikipedia.org/wiki/Contract_for_the_Web?utm_source=chatgpt.com
9- Hulko, et al…, "The Politics of Digital Sovereignty and the European Union's Legislation: Navigating Crises". Frontiers in political Science, Volume 7, (2025), p.4. https://doi.org/10.3389/fpos.2025.1548562 . DOI 10.3389/fpos.2025.1548562
10- Jack M. Balkin, Information fiduciaries and the first amendment. *UC Davis Law Review*, Vol: 49, No 1183, (1183-1243), 2016, p.1186. https://scholar.google.com/scholar?hl=ar&as_sdt=0%2C5&q=Information+Fiduciaries+and+the+First+Amendment&btnG=
11- JOHN DEWEY, THE PUBLIC AND ITS PROBLEMS, HENBY HOLT AND COMPANY, USA,1927.
12- John Rawls, Political Liberalism, Columbia University Press, New York, 1993.
13- Jürgen Habermas, Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy, trans: William Rehg, The MIT Press, Cambridge, 1996
14- Jürgen Habermas, The Structural Transformation of the Public Sphere, trans: Thomas Burger, The M IT Press, Cambridge,1989.
15- Luciano Floridi, The Ethics of Information, First ed, Oxford University Press, UK, 2013,
16- Nancy Fraser Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy, Social Text, No. 25/26 (pp. 56-80) , Duke University Press, 1990. http://www.jstor.org/stable/466240?origin=JSTOR-pdfhttps://fswg.wordpress.com/wp-content/uploads/2013/08/fraser-rethinking-the-public-sphere.pdf
17- Nick Couldry and Ulises A. Mejias, Th e costs of connection: how data is colonizing human life and appropriating it for capitalism, Stanford University Press, USA, 2019.
18- Philip Pettit., Republicanism: A Theory of Freedom and Government, 2nd ed, Oxford University Press, New York, 2002.
19- Sherry Turkle, alone together: why we expect more from technology and less from each other, Basic Books, 2011.
20- Sherry Turkle, Life on the Screen: Identity in the Age of the Internet, Simon & Schuster Inc, New York, 1997.
21- Shoshana Zuboff, The *Age of Surveillance Capitalism*, PublicAffairs, New York, 2019 .
22- Sunstein, Cass R, Republic.com 2.0, Princeton University Press, 2007.
23- *The UN Agency for Digital Technology, International Telecommunication Union (ITU), Measuring Digital Development: Facts and Figures 2023. Geneva: ITU, 2023.* https://www.itu.int/hub/publication/d-ind-ict_mdd-2023/
24- Yochai Benkler, The wealth of networks: how social production transforms markets and freedom, Yale University Press. London, 2006.